هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الصحة
العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

**CX/CAC 13/36/12 Part 2**

**البند 11 (ب) من جدول الأعمال**

# برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## هيئة الدستور الغذائي

**الدورة السادسة والثلاثون، المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة**

**روما، ايطاليا، 5-1 يوليو/تموز 2013**

# مشروع الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2014-2019

(مجموعة من التعليقات الصادرة عن لجان التنسيق الإقليمية)

## مجموعة من التعليقات الصادرة عن لجان التنسيق الإقليمية[1]

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| **مقدمة**<br><br>تم إنشاء هيئة الدستور الغذائي من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في عام 1963. تضم الهيئة اليوم أكثر من 180 عضواً، كما أنها قد اعتمدت أكثر من 200 منظمة حكومية دولية ومنظمة دولية غير حكومية بصفة مراقبين. ويتمثل العمل الرئيسي للهيئة في وضع مواصفات دولية للأغذية[2]، وخطوط توجيهية ومدونات للسلوك من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في مجال تجارة الأغذية. وتعزز هيئة الدستور الغذائي أيضا التنسيق بين جميع الأعمال المتعلقة بالمواصفات الغذائية التي تؤديها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.<br><br>بالنسبة إلى قضايا سلامة الغذاء، والجودة والتغذية، تضع الهيئة مواصفاتها مستعينةً بمبادئ تحليل المخاطر، وتقيم عملها على المشورة العلمية الصادرة عن أجهزة الخبراء والاستشارات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي** | تؤيد لجنة التنسيق عموما هذا القسم. | **لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | وفي الفقرة الثانية، حذفت اللجنة الإشارة إلى "الجودة" التي ليست بذات أهمية لتحليل المخاطر، وأوضحت أن الهيئة تعمل بصفة مدير المخاطر.<br><br>*الخلاصة: "بالنسبة إلى القضايا المرتبطة بسلامة الأغذية ~~والجودة~~ والتغذية، فإن الهيئة، **باعتبارها معنية بإدارة المخاطر** تضع..."* | وافقت اللجنة الفرعية على حذف الإشارة إلى الجودة وعلى إضافة "مدير المخاطر" نظرا لأن هذا البيان يركز على تطبيق مبادئ تحليل المخاطر. **وبالتالي، فقد تم حذف مصطلح "الجودة"؛ وتمت إضافة "مدير المخاطر" وفقا لما تم اقتراحه.**<br><br>واعترفت اللجنة الفرعية بضرورة ضمان أن تنعكس ولاية الدستور المتصلة بجودة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية في مقدمة الخطة الاستراتيجية. **وبناء على ذلك، فقد وافقت اللجنة الفرعية على إضافة "كما يعالج الدستور الغذائي القضايا المتعلقة بجودة الأغذية لضمان الممارسات** |

[1] تتضمن هذه الوثيقة التعليقات الواردة من جميع لجان التنسيق الإقليمية وتقارير عن المناقشات واستنتاجات اجتماع اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي لصياغة مشروع الخطة الإستراتيجية للدستور الغذائي في الفترة 2014-2019.

[2] يتم استخدام مصطلح "مواصفات" ليشمل المواصفات وجميع النصوص ذات التصلة.

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| ومنظمة الصحة العالمية. ومع تزايد العولمة، على الهيئة أن تتمكن كذلك من الرد بشكل سريع على القضايا المستجدة المتعلقة بسلامة الأغذية، والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية من قبيل تداعيات انتقال السكان وتغير المناخ وشواغل المستهلكين المختلفة[3]. ويعترف بمواصفات الأغذية والخطوط التوجيهية والتوصيات الصادرة عن الهيئة بأنها نقاط مرجعية للأغذية في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.<br><br>الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019:<br><br>● تعرض الرؤية، والأهداف، والغايات لهيئة الدستور الغذائي (الهيئة)، وتدعمها خطة عمل أكثر تفصيلا تتضمن الأنشطة والمراحل الرئيسية، والمؤشرات القابلة للقياس من أجل رصد التقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف.<br><br>● تدعم الأولوية العالية التي توليها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لسلامة الأغذية وجودتها، وهي تضمن اضطلاع الهيئة بالمسؤوليات التي أناطتها بها المنظمتان المذكورتان، | | | **العادلة في تجارة الأغذية" في قسم المقدمة.** |
| | | وقد تم الاتفاق على حذف الملاحظة التي تشير إلى بيان المبادئ لأن أحكام دليل الإجراءات بشأن العوامل الأخرى قابلة للتطبيق دوما ولا ينبغي تكرارها في الخطة الاستراتيجية. كما تم حذف ملاحظة مماثلة في القسم الخاص بـ"محركات التغيير" بغية تحقيق الاتساق.<br><br>*الخلاصة: حذف الحاشية السفلية "إن مراعاة العوامل الأخرى..."* | وسلمت اللجنة الفرعية بضرورة ضمان عدم وجود أية أحكام، من التي تقترحها الخطة الاستراتيجية، من شأنها أن تتناقض مع القواعد والإجراءات والخطوط التوجيهية الواردة في دليل التعليمات الإجرائية، أو من شأنها أن تتجاوز نطاق ولاية هيئة الدستور الغذائي. وعقب مناقشة هامة دارت بين أعضاء اللجنة الفرعية، تم التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع المشاركين حول ضرورة الإبقاء على الحواشي كونها توفر الإيضاحات اللازمة حول قضايا معينة. **وبناء عليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على الاحتفاظ بالحواشي لكن مع إعادة النظر فيها، وأضافت البيان التالي إلى قسم "المقدمة": "الغرض من هذه الخطة الاستراتيجية هو السير قدما بتنفيذ ولاية هيئة الدستور الغذائي خلال الفترة 2014-2019. وهذه الوثيقة لا تلغي أو توسع أو تناقض تفسير ولاية الهيئة أو مواصفاتها أو أحكام دليل التعليمات الإجرائية التي اعتمدتها الهيئة أو وافقت عليها." كما واتفقت اللجنة الفرعية على استبدال مصطلح "المختلفة" بـ"ذات الصلة" في الفقرة 2 من قسم المقدمة.** |

[3] إن مراعاة العوامل الأخرى في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي تخضع *لبيانات المبادئ بشأن دور العلم في عملية اتخاذ القرار في الدستور الغذائي ومدى مراعاة العوامل الأخرى.*

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| تبلغ الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين كيف تعتزم الهيئة تحقيق ولايتها وتلبية احتياجات أعضائها وتوقعاتهم خلال الفترة 014-2019. | | | |
| **محركات التغيير**<br>تغيرت ديناميات أنشطة الهيئة لوضع المواصفات تغيرا جذريا منذ تأسيسها. فمنذ أن تأسست الهيئة، لم تتزايد عضويتها بشكل ملحوظ فحسب، بل شهدت أيضا مساهمة أكثر نشاطا من كافة أعضائها، لا سيما من جانب البلدان النامية التي تساهم بنشاط أكبر في عملية وضع المواصفات الغذائية على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة التي تعمل في إطارها الهيئة قد تطورت هي أيضا. ولا يزال الغذاء والمكونات الغذائية من أكثر السلع المتجر بها دوليا. أما التغييرات في النظام العالمي لسلسلة الإمداد بالأعلاف والأغذية، وجهود تعظيم الموارد، وشواغل الأمن الغذائي والابتكار في علم وتكنولوجيا الأغذية، وتغير المناخ وشواغل المستهلك[3] فتمثل بعضا من محركات التغيير التي تطرح تحديات جديدة ذات صلة بسلامة الأغذية والتغذية. وينبغي للهيئة أن تتكيف مع هذه البيئة المتواصلة التطور وأن تكون قادرة على الاستجابة بشكل استباقي وفي الوقت المناسب للقضايا المستجدة فيما يتعلق بسلامة الأغذية | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | وأوصت لجنة التنسيق بأن يتضمن القسم الجديد المعنون "محركات التغيير" الأمن الغذائي وبأنه، مع الإقرار في الوقت ذاته بدور كافة البلدان في عمل الدستور، ينبغي أن يظل التركيز على الدور المتزايد للبلدان النامية. | وأخذت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق التي أبدتها لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى. **وتمت إضافة عبارة "شواغل الأمن الغذائي" إلى قسم "محركات التغيير".**<br>**البيان المنقح:** "التغييرات في النظام العالمي لسلسلة الإمداد بالأعلاف والأغذية وجهود تعظيم الموارد وشواغل الأمن الغذائي والابتكار في علم وتكنولوجيا الأغذية..." |
| | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا** | أيدت لجنة التنسيق إدراج مفهوم الترويج لحماية صحة المستهلك ضمن قسم"محركات التغيير"، مع ضمان أن يركز عمل الدستور على اختصاصاته. | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وكشفت عن أن إضافة البيان الجديد في قسم المقدمة** سيكفل عدم وجود أية أحكام من التي تقترحها الخطة الاستراتيجية من شأنها أن تناقض القواعد والإجراءات والخطوط التوجيهية المنصوص عليها في دليل التعليمات الإجرائية، أو من شأنها أن تتجاوز نطاق اختصاصات هيئة الدستور الغذائي. |
| | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في** | وأحاطت اللجنة علما ببعض القلق إزاء صياغة القسم المتعلق بـ"محركات التغيير"، والتي يمكن أن تفسر على أنها تسمح بالبحث في جوانب أخرى من قبيل التجارة العادلة فيما يتعلق بشروط العمل أو القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين. ومع | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق وكشفت عن أن إضافة البيان الجديد في قسم المقدمة** سيكفل عدم وجود أية أحكام من تلك التي تقترحها الخطة الاستراتيجية من شأنها أن تناقض القواعد والإجراءات والخطوط التوجيهية الواردة |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| وجودتها والتغذية بهدف حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. | **أفريقيا** | ذلك فقد جرى التذكير بأن جميع العناصر في الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تظل ضمن نطاق اختصاصات الدستور الغذائي وقد وافقت اللجنة على الإبقاء على النص الحالي. | في دليل التعليمات الإجرائية، أو من شأنها أن تتجاوز نطاق اختصاصات هيئة الدستور الغذائي. |
| **بيان الرؤية الاستراتيجية**<br>*أن تكون الهيئة الدولية الأهم شأنا في وضع المواصفات الغذائية من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.* | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي** | وقد أيدت لجنة التنسيق عموما النص بصيغته الحالية. | **لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا** | وقد أيدت لجنة التنسيق عموما النص بصيغته الحالية. | **لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| **القيم الجوهرية للدستور الغذائي**<br>*لدى تحقيق رؤيته الاستراتيجية، يلتزم الدستور الغذائي بالقيم الجوهرية التي تشمل ولكنها لا تقتصر على:*<br>• التعاون<br>• الشمولية<br>• بناء التوافق<br>• الشَفافِيَّة | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي** | وقد أيدت لجنة التنسيق عموما النص بصيغته الحالية. | **لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي** | وقد وافقت اللجنة على إضافة حاشية إلى القيمة الجوهرية "بناء التوافق في الآراء" وذلك للإشارة إلى التدابير الرامية إلى تيسير | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على إضافة حاشية إلى القيمة الجوهرية "بناء التوافق في الآراء". |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| في أداء عملها، تسعى الهيئة إلى ضمان مراعاة مفاهيم حماية صحة المستهلكين والممارسات العادلة في تجارة الأغذية باستمرار في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي. | **في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** | التوافق في الآراء وفقا لما يرد في دليل التعليمات الإجرائية. | **وقد أضيفت الحاشية التالية: "ينبغي أن يقوم التوافق في الآراء على "التدابير الرامية إلى تيسير التوافق في الآراء" الواردة في دليل التعليمات الإجرائية"، وفقا لما اقترحته لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.** |
| **الأهداف الاستراتيجية**<br>**الهدف الاستراتيجي 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة** | | | |
| <u>الهدف 1-1</u>: إنشاء مواصفات جديدة للدستور واستعراض المواصفات الحالية، بناءً على أولويات هيئة الدستور الغذائي.<br>• الأنشطة:<br>1-1-1 تطبيق معايير متناسقة على مستوى صنع القرارات وتحديد الأولويات عبر مختلف اللجان لضمان تقدّم المواصفات ومجالات العمل ذات الأولوية العليا في الوقت المناسب.<br>1-1-2 تعزيز إجراءات المراجعة النقدية لتحسين رصد المواصفات. | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | **<u>النشاط 1-1-2 (خطة العمل)</u>** وقد أحاطت اللجنة علما بأنه وإن كان بإمكان اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي استعراض أساليب العمل الخاصة بها داخليا، فإنه ينبغي أن يحال أي تعديل مقترح للإجراءات إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، وأن تعتمده الهيئة. وقد تم تجميع المؤشرات بهدف التركيز على خطوتين فقط: مراعاة الاستعراض النقدي واقتراح التغييرات في تقرير واحد يتم رفعه إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، التي بإمكانها في أعقاب ذلك تقديم التوصيات، وإذا لزم الأمر، إحالة تلك التوصيات بدورها إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة.<br>*الخلاصة: **الطرف المسؤول:** إضافة **<u>لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة</u>**؛ **مؤشرات قابلة للقياس:** إضافة **1- <u>يتم استعراض إجراءات المراجعة النقدية الحالية، وتحديد</u>*** | كشفت اللجنة الفرعية عن ضرورة ضمان الاتساق في قسم "الطرف المسؤول". وتمت الإشارة إلى أن عدة أطراف أخرى ستلعب دورا هاما في تنفيذ الأنشطة، وعلى هذا النحو لن يكون من الممكن تحديد كافة الأطراف المختلفة التي يمكنها الاضطلاع بالأنشطة. وبناء عليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية فقط على تحديد الطرف الرئيسي المسؤول عن الإشراف على تنفيذ النشاط المحدد في خطة العمل. **وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي كطرف رئيسي للإشراف على النشاط.**<br>وقد أحيطت اللجنة الفرعية علما بأن التقرير الذي ترفعه الأمانة إلى اللجنة التنفيذية حول نتائج المراجعة النقدية سيكون جاهزا بحلول أبريل/نيسان 2014. **وبناء على ذلك، فقد تم تعديل الجدول الزمني الذي كان محددا لتقديم** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | ***التغييرات المقترحة، في حال طُلبت، ورفع تقرير الأمانة إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بشأن نتائج الاستعراض بحلول يوليو/تموز 2015. 2- توصيات تنظر فيها اللجنة التنفيذية أو تعتمدها ثم تحيلها إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة للنظر فيها.*** | **التقرير في يوليو/تموز 2015، إلى أبريل/نيسان 2015 في قسم "المؤشرات القابلة للقياس".**<br>أحاطت اللجنة الفرعية علما بأنه يتم اعتماد التوصيات من قبل هيئة الدستور الغذائي، وليس من قبل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بإمكانها فقط إقرار التوصيات. **وبالتالي، فقد تم تعديل عبارة "اعتماد" بـ"إقرار" في قسم "النواتج/المؤشرات القابلة للقياس".** |
| الهدف 1-2: التعرف المسبق على القضايا الناشئة[4] وعلى احتياجات البلدان الأعضاء، وعند الاقتضاء، وضع المواصفات الغذائية ذات الصلة.<br>• الأنشطة:<br>1-2-1 وضع عملية للتعرف المسبق على القضايا الناشئة المتعلقة بسلامة الأغذية والتغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.<br>2-2-1 وضع وتنقيح مواصفات دولية وإقليمية عند الحاجة، تلبية للاحتياجات المحددة من قبل الأعضاء، واستجابة للعوامل التي تؤثر | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | **النشاط 1-2-3:** وأثارت لجنة التنسيق جدلا حول جدوى النشاط الجديد 1-2-3 ومدى مواءمته للهدف 1.<br>**خطة العمل:** وأوصي بأن تستفيد التدابير الرامية إلى جمع البيانات والمعلومات عن حالة تنفيذ الخطة الاستراتيجية من أنشطة جمع البيانات الحالية. | وأحاطت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق ووافقت على أن النشاط، بصيغته الحالية، لا يعكس الغاية المنشودة منه بصورة مناسبة. والغرض من هذا النشاط هو معالجة المخاوف التي أثارها بعض الأعضاء حول احتياجات الدستور إلى قياس مدى ملاءمة المواصفات التي يضعها لأعضائه. **وبناء عليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على أن تبقي على النشاط وأن تعدله كما يلي :**<br>**النشاط 1-2-3:** وضع نهج تجريبي من أجل قياس مدى ملاءمة مواصفات الدستور للأعضاء.<br>**الطرف المسؤول:** اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي |

[4] لأغراض هذه الخطة الاستراتيجية، يتم تفسير القضايا المستجدة على صعيد سلامة الأغذية والتغذية بحيث تشمل الابتكارات العلمية والتكنولوجية والمخاطر الناشئة المنبثقة عن التحقيقات الجارية أو تلك المرتبطة بأحداث غير اعتيادية (مثل الكوارث الطبيعية، والتهديدات الخارجية وما إلى ذلك).

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| على سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.<br>3-2-1 وضع آلية لقياس درجة تنفيذ مواصفات الدستور من قبل حكومات الدول الأعضاء. | | | **الجدول الزمني:** 2016<br>**النتيجة المتوقعة:** وضع مؤشرات لقياس مدى ملاءمة مواصفات الدستور الغذائي للأعضاء.<br>**النواتج/المؤشرات القابلة للقياس:** (1) تنفيذ نهج تجريبي. |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | **<u>النشاط 1-2-1</u>:** وافقت الهيئة على أنه ينبغي قراءة النشاط 1-2-1 على أنه "تشجيع البحث في القضايا الناشئة" بما أن وضع "عملية للتعرف المسبق على القضايا" من شأنه أن ينتج عنه تركيز على العملية، وذلك باستخدام الوقت والموارد التي من شأنها أن تستخدم أفضل لمعالجة القضايا الناشئة الفعلية. وقد تمت الإشارة إلى أنه، عند وجود قضايا ناشئة على صعيد سلامة الأغذية، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أو أعضائهما رفعها لعناية اللجان ذات الصلة.<br>*الخلاصة: 1-2-1 ~~تطوير إجراء للتعرف المسبق على~~ **<u>تشجيع البحث في</u>** القضايا الناشئة المتعلقة بسلامة الأغذية والتغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية*<br>**<u>خطة العمل</u>:** وفيما يخص النشاط 1-2-1، فقد أضيفت في العمود الأخير إشارة إلى الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وذلك لغرض الاتساق مع النشاط.<br>*الخلاصة: الطرف المسؤول: إضافة **<u>لجنة الدستور الغذائي</u>**؛ المؤشرات القابلة للقياس: تعديل # 1 على النحو التالي:* | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بأن الغرض من هذا النشاط هو إيجاد نهج منتظم لتحديد القضايا الناشئة، بدلا من إنشاء عملية جديدة. وذلك من شأنه أن يعزز قدرة الدستور على الاستجابة للقضايا الناشئة ولاحتياجات الحكومات الأعضاء في الوقت المناسب. كما تمت الإشارة إلى أن بعض اللجان لديها بالفعل التدابير الكفيلة بالبحث في القضايا الناشئة. **وعليه، فقد استعرضت اللجنة الفرعية النشاط كما يلي:**<br>**النشاط 1-2-1** وضع نهج منتظم من أجل التشجيع على تحديد القضايا المستجدة المرتبطة بسلامة الأغذية والتغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية".<br>**الطرف المسؤول:** جميع اللجان<br>**الجدول الزمني:** 2016<br>**النتيجة المتوقعة:** استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات حكومات الدول الأعضاء. |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | *تقارير سنوية ترفعها اللجان إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي/**<u>هيئة الدستور الغذائي</u>** تحدد القضايا الناشئة المتعلقة بسلامة الأغذية و التغذية **<u>والممارسات العادلة في تجارة الأغذية</u>**.* | **النواتج/المؤشرات القابلة للقياس:** 1) تنفيذ اللجان نهج منتظم لتحديد القضايا الناشئة. 2) تقديم تقارير منتظمة عن النهج المنتظم إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، من خلال أمانة الدستور الغذائي. |
| | | **<u>النشاط 1-2-3</u>:** وافقت اللجنة على إلغاء النشاط 1-2-3 نظرا لأن وضع آلية لقياس تنفيذ مواصفات الدستور الغذائي ليس من صلاحيات الدستور الغذائي ولكنه من مسؤولية لجان تدابير الصحة والصحة النباتية أو لجان الحواجز التقنية أمام التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وذكّرت بأن إجراءات القبول (الملغاة) لم يتم أبدا تطبيقها عمليا.<br>*الخلاصة: ~~1-2-3 وضع آلية لقياس درجة تنفيذ مواصفات الدستور من قبل حكومات الدول الأعضاء.~~* | وأحاطت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق ووافقت على استعراض النشاط. **انظر النص المراجع والأساس المنطقي أعلاه (تعليق لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي بشأن النشاط 1-2-3).** |
| **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** | | **<u>النشاط 1-2-1</u>:** أعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم إزاء الإشارة الصريحة لـ"التغذية" في هذا النشاط، والتي اعتبروها تجاوزا لاختصاصات الهيئة. إذ كان من رأيهم أن الدستور الغذائي نشط بالفعل في المجالات المرتبطة بالتغذية من خلال عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، وأنه ليس من الواضح إن كان يُقصد بالإشارة إلى التغذية هنا عملٌ جديد وما هو، وما الذي سيتغير إذا حذفت التغذية من النشاط. وكان من رأي وفود أخرى أنه بما أن التغذية | *الخلاصة: عقب توضيح بنية الخطة الاستراتيجية، قررت اللجنة أن تترك النشاط كما هو بدون تغيير.*<br>**أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وكشفت عن أن إضافة البيان الجديد في قسم المقدمة** سيكفل أنه ليس من شأن أية أحكام تقترحها الخطة الاستراتيجية أن تناقض القواعد والإجراءات والخطوط التوجيهية الواردة في دليل التعليمات الإجرائية، ولا من شأنها أن تتجاوز نطاق اختصاصات هيئة الدستور الغذائي. وعليه، فقد تمت معالجة تعليقات لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | تشكل جانبا هاما من جوانب عمل الدستور الغذائي، فإنه ينبغي ذكرها في هذا النشاط. وتمت الإشارة أيضا إلى أنه تم تسليط الضوء في دورة الهيئة على أنه ينبغي إدراج التغذية بشكل أبرز في الخطة الاستراتيجية (REP12/CAC، الفقرة 138). وبسبب القلق المستمر إزاء الإشارة البارزة إلى التغذية، ومع التسليم بأهمية التغذية بالنسبة للدستور الغذائي، قررت اللجنة إعادة صياغة النشاط على نحو من شأنه تلافي الإشارة إلى أية قضية معينة، مشددة فقط على ضرورة التحديد في مراحل مبكرة للقضايا:<br><br>*الخلاصة: "1-2-1 وضع عملية تحدد في مراحل مبكرة القضايا المستجدة المرتبطة باختصاصات الدستور الغذائي."* | اللاتينية والبحر الكاريبى من خلال إضافة النص الجديد. |
| | | **النشاط 1-2-3**: وطلبت بعض الوفود توضيحا لهذا النشاط على وجه الخصوص لأن تنفيذ المواصفات يعود إلى أعضاء الدستور الغذائي ويصعب قياسه، ولأن منظمة التجارة العالمية في ظل اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، لديها بالفعل مهمة الرصد. وكان من رأي مندوبي وفود أخرى أن النشاط ينبغي أن يظل كوسيلة لقياس فعالية مواصفات الدستور الغذائي، بما أن هدفها الرئيسي هو أن يعتمد أعضاء الدستور الغذائي هذه المواصفات في تشريعاتهم. كما تمت الإشارة إلى أن لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية لم تكن فعالة في هذا العمل، ذلك أنه لم يكن من السهل تحديد ما إذا كانت مواصفات الدستور الغذائي مستندة إلى إخطارات تدابير الصحة | وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على مراجعة النشاط. **انظر النص المنقح الجديد والأساس المنطقي أعلاه (تعليق لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي بشأن النشاط 1-2-3). وعليه، فقد تمت معالجة تعليقات لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى من خلال استعراض النشاط والمؤشرات المقابلة له.** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | والصحة النباتية. وتم اقتراح أن يدرج النشاط ضمن الهدف الاستراتيجي 3 أو ضمن هدف استراتيجي مستقل. | |
| | **منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية** | **<u>النشاط 1-2-1</u>**: يشير النشاط إلى وضع عملية تحدد في مراحل مبكرة القضايا الناشئة. ومع التسليم بأن الدستور الغذائي ينبغي أن يستجيب للقضايا المستجدة في مجالات سلامة الأغذية والجودة والتغذية، وأنه ينبغي بالفعل أن يشجع ذلك من خلال وضع عملية للقيام بذلك على نحو قوي كفيل بدفع عملية وضع المواصفات الدولية لتشمل نطاقا واسعا لا يقتصر على الدستور الغذائي. والتقارير السنوية الصادرة عن اللجان، شأنها شأن النواتج، لا تدلي بأية معلومات بخصوص العملية الواجب استخدامها أو كيفية المقارنة بين اللجان. وإذا كانت هناك رغبة قوية في الإبقاء على هذا العمل، فإن الناتج الأول بحاجة إلى التركيز على الأسلوب الذي ينبغي له أن يتم به. | **النواتج/المؤشرات القابلة للقياس:** (1)تنفيذ اللجان نهج منتظم لتحديد القضايا الناشئة. (2) تقديم تقارير منتظمة عن النهج المنتظم والقضايا الناشئة إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، من خلال أمانة الدستور الغذائي. |
| | | **<u>النشاط 1-2-2</u>**: من حيث تحديد وترتيب أولويات احتياجات الأعضاء، يحبّذ أن يتم ذلك على نحو متسق عبر كافة اللجان وبالتالي، فإنه قد يتعين البحث في عملية مخصصة لذلك. | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل. لا يترتب أي تأثير على نص الخطة الاستراتيجية نتيجةَ للتعليق. **وعليه، فلا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| | | **<u>النشاط 1-2-3</u>**: وسوف يشكل قياس تنفيذ مواصفات الدستور الغذائي من قبل الأعضاء مصدرا قيما للمعلومات. وقد بذلت محاولات في الماضي للحصول على هذه المعلومات، على سبيل المثال من خلال لجان التنسيق التابعة للدستور الغذائي، إلا أنه من التحدي الحصول على هذه المعلومات من خلال الاعتماد على | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بالتعقيدات المتمثلة في قياس تنفيذ مواصفات الدستور من قبل الأعضاء. ووافقت اللجنة الفرعية على أن إيجاد نهج تجريبي سيكون أكثر فائدة إذ من شأنه قياس مدى ملاءمة مواصفات الدستور الغذائي للأعضاء، كونه سيتصدى للمخاوف التي |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | التقارير القطرية. قد يلزم اللجوء إلى نهج أكثر استباقية.<br>وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق ووافقت على أن قسم "النواتج/المؤشرات القابلة للقياس" بحاجة إلى مراجعة بحيث يعكس تنفيذ نهج منتظم لتحديد القضايا الناشئة. وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على مراجعة قسم النواتج/المؤشرات القابلة للقياس كما يلي: | يثيرها بعض أعضاء الدستور الغذائي. **وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على تعديل النشاط 1-2-3 كما يلي:**<br>**النشاط 1-2-3:** وضع نهج تجريبي لقياس مدى ملاءمة مواصفات الدستور الغذائي للأعضاء. |
| الهدف 1-3: تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات سعيا إلى تجنب الازدواجية في الجهود وتحسين الفرص.<br>• الأنشطة:<br>1-3-1 تعزيز التعاون في وضع المواصفات في الدستور الغذائي مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن المواصفات التي تشمل السلسلة المتواصلة من المزرعة إلى مائدة الطعام والتي تؤثر على الدستور وعلى المنظمتين، وذلك باستخدام المنهجيات والأساليب المتسقة في صياغتها.<br>1-3-2 تعزيز برامج التعاون مع منظمات دولية أخرى حكومية وغير حكومية معنية بوضع المواصفات من أجل تحديد الاحتياجات إلى مواصفات جديدة للدستور الغذائي، وتشجيع | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | **الهدف 1-3 (خطة العمل):** أوصت لجنة التنسيق بأن يتم االفحص بدقة لـ "الأطراف المسؤولة" في الهدف 1-3 وبالبحث في دور أمانة الدستور الغذائي في الاتصال والتنسيق مع المنظمات الدولية.<br>كما أوصي أيضا بالنظر في إدراج لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في تقديم هذه الأنشطة وبالمزيد من الدقة فيما يخص "الطرف المسؤول" في تقديم كل نشاط من الأنشطة. | وقد كشفت اللجنة الفرعية عن ضرورة ضمان الاتساق في قسم "الطرف المسؤول" ونقحت القسم بأكمله كما تم اقتراحه من قبل اللجنة الإقليمية. وقد أشير إلى أن عدة أطراف أخرى ستؤدي دورا ملحوظا في تنفيذ الأنشطة، وعلى هذا النحو سيتعذّر تحديد كافة الأطراف المختلفة التي يمكن أن يكون لها دور محتمل في الاضطلاع بالأنشطة. **وبناء عليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية فقط على تحديد الطرف الرئيسي الذي يكون المسؤول عن الإشراف على تنفيذ النشاط المحدد في خطة العمل، ووافقت على إضافة ملاحظة إلى خطة العمل تفيد بأن: "يحدد قسم "الطرف المسؤول" الطرف الرئيسي المسؤول عن الإشراف على تنفيذ النشاط المحدد في خطة العمل. ومن المسلم به أن الأطراف المتعددة الأخرى سوف تلعب دورا هاما في تنفيذ النشاط".** |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي** | **النشاط 1-3-1:** حذفت اللجنة عبارة "باستخدام المنهجيات والأساليب المتسقة" التي يمكن أن تخلق التباسا مع الأحكام | **أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على حذف العبارة "...باستخدام المنهجيات والوسائل المتسقة في** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| استخدام المواصفات الحالية للدستور. | **في أوروبا** | المتعلقة بالتعاون بين المنظمات الحكومية الدولية المنصوص عليها في دليل التعليمات الإجرائية.<br>*الخلاصة: 1-3-1 تعزيز التعاون في وضع المواصفات في الدستور الغذائي مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن المواصفات التي تشمل السلسلة المتواصلة من المزرعة إلى مائدة الطعام والتي تؤثر على الدستور وعلى المنظمتين. ~~وذلك باستخدام المنهجيات والأساليب المتسقة في صياغتها.~~*<br>**<u>خطة العمل</u>**: وفيما يخص الأنشطة 1-3-1، فقد تم حذف الإشارة إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي نظرا لأن التعديلات على الإجراءات المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية هي من صلاحيات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة.<br>*الخلاصة: **الطرف المسؤول:** ~~اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي~~؛ **<u>لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة</u>** .* | **صياغتها."**<br>أحاطت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق ووافقت على أنه بإمكان لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة أن تقدم إسهامات هامة. غير أن اللجنة التنفيذية سوف تكون اللجنة الرئيسية المسؤولة عن إقرار الآليات التي توصي بها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة. **وبناء عليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على اللجنة التنفيذية كطرف رئيسي؛ ، ومع ذلك، وافقت اللجنة الفرعية على التوضيح في خطة العمل بأن الأطراف الأخرى ستؤدي دورا ملحوظا في تنفيذ الأنشطة.**<br>وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق واعترفت بأن القصد من هذا النشاط هو تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، الحكومية منها وغير الحكومية، لدعم عمل الدستور الغذائي وتعزيز الوعي بمواصفات الدستور الغذائي. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على تعديل النشاط 1-3-2 كما يلي:** |
| | | **<u>النشاط 1-3-2</u>**: اتفقت اللجنة على أنه ليس من دور المنظمات الأخرى المعنية بوضع المواصفات تحديد احتياجات الدستور الغذائي، ولكنه ينبغي بالأحرى للتعاون أن "يعزز اختصاصات الدستور الغذائي".<br>*الخلاصة: 1-3-2 الترويج لبرامج التعاون مع منظمات دولية* | **النشاط 1-3-2**: تعزيز برامج التعاون مع منظمات دولية أخرى حكومية وغير حكومية معنية بوضع المواصفات من أجل دعم وضع مواصفات الدستور الغذائي ذات الصلة وتعزيز الوعي والفهم واستخدام مواصفات الدستور الغذائي. |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | *أخرى حكومية وغير حكومية معنية بوضع المواصفات من أجل* ***<u>تعزيز اختصاصات الدستور الغذائي</u>*** *~~تحديد الاحتياجات إلى مواصفات جديدة للدستور الغذائي~~ وتشجيع استخدام مواصفات الدستور الحالية.*<br><br>**<u>خطة العمل:</u>** وفيما يخص الأنشطة 1-3-2، فقد تم حذف الإشارة إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي نظرا لأن التعديلات على الإجراءات المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية هي من مسؤولية لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة.<br><br>*الخلاصة: **الطرف المسؤول**: ~~اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي~~؛ **<u>لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة</u>**.* | **الطرف المسؤول**: اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي<br><br>**النتيجة المتوقعة**: تحسين التنسيق والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الغير حكومية المعنية بوضع المواصفات، بما في ذلك هيئات القطاع الخاص.<br><br>**النواتج/المؤشرات القابلة للقياس**: مراجعة التعاون الحالي بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الغير حكومية، وعند الاقتضاء، تنقيح الإجراءات. |
| | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا** | **<u>الهدف 1-3</u>**: أيدت لجنة التنسيق عموما الهدف الاستراتيجي 1، وأوصت بتنقيح الهدف 1-3 بحيث يسلط الضوء على نحو أفضل على أهمية التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية المعنية بوضع المواصفات. وأحاطت لجنة التنسيق علما بأوجه القلق التي أبدتها بعض الوفود فيما يتعلق بشفافية وشمولية المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المواصفات. كما تم الاتفاق على إبراز أهمية التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بوضع المواصفات بدلا من التركيز على تلافي الازدواجية. | وسلمت اللجنة الفرعية بضرورة ضمان عدم وجود أية أحكام، من التي تقترحها الخطة الاستراتيجية، من شأنها أن تتناقض مع القواعد والإجراءات والخطوط التوجيهية الواردة في دليل التعليمات الإجرائية، أو من شأنها أن تتجاوز نطاق اختصاصات هيئة الدستور الغذائي. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على إضافة بيان جديد إلى الفقرة 2 في قسم المقدمة.** |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي** | **<u>الهدف 1-3</u>**: وقد رأى أحد المندوبين أنه عندما يأخذ الدستور الغذائي مواصفات المنظمات الدولية الأخرى في الاعتبار كمرجع، | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وراجعت النشاط 1-3-2. وتضمّن النشاط المنقح إشارة إلى "المنظمات غير |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | **في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** | فإنه ينبغي له التأكد من أن هذه المنظمات لديها مبادئ عمل لوضع المواصفات تعادل تلك المستخدمة من قبل الدستور الغذائي في ضمان الشفافية.<br><br>*الخلاصة: "الهدف 1-3 تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات عندما يكون لديها إجراءات عمل معادلة لوضع مواصفات وممارسات تكفل الشفافية لصانعي القرار، مع السعي إلى تجنب ازدواجية الجهود وتحسين الفرص."*<br><br>**<u>النشاط 1-3</u>**: واقترح أحد المندوبين إدراج نشاط جديد كما يلي: "1-3-3 تشجيع أجهزة القطاع الخاص المعنية بوضع المواصفات لتصبح مراقبا في الدستور الغذائي". وكان المبرر أنه ينبغي أن يبدو بشكل أوضح في الخطة أنه سيكون من المفيد أن تنضم تلك الأجهزة إلى إجراء الدستور الغذائي بحيث يصبح من الأسهل التصدي إلى مشاكل معايير القطاع الخاص وكذا تجنبها.<br><br>*الخلاصة: وقررت اللجنة عدم إضافة نشاط جديد بما أن إدراج أجهزة القطاع الخاص المعنية بوضع المواصفات بصفة مراقب مشمول ضمناً في النشاط الحالي 1-3-2 لكنها أحاطت علما بأن هذا المقترح يمكن أن يدرج في إطار النتائج المتوقعة أو المؤشرات لهذا النشاط.* | الحكومية المعنية بوضع المواصفات" التي من شأنها أن تشمل جهات من القطاع الخاص. كما أشارت اللجنة إلى أن الجملة الجديدة التي تمت إضافتها في قسم المقدمة ستكفل أن الدستور الغذائي ينبغي له العمل في نطاق اختصاصاته وضمن أحكام دليل التعليمات الإجرائية. **وبناء عليه، فقد قبلت اللجنة الفرعية ما يفيد به استنتاج اللجنة الإقليمية بعدم إضافة نشاط جديد؛ إلا أنه تم تعديل النشاط 1-3-2 وإضافة العبارة بعد الفقرة 2 في قسم "المقدمة" لضمان التزام الدستور الغذائي بأحكام دليل التعليمات الإجرائية في معالجته لتعليقات لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وتناول النص المضاف تعليقات لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بشأن ضمان مواصلة عمل الدستور الغذائي في نطاق اختصاصاته وضمن أحكام دليل التعليمات الإجرائية. كما وافقت اللجنة الفرعية على إضافة "بما فيها أجهزة القطاع الخاص المعنية بوضع المواصفات" إلى قسم النتيجة المتوقعة للنشاط 1-3-2.** |
| **الهدف الاستراتيجي 2: ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر في وضع مواصفات الدستور الغذائي.** | **لجنة التنسيق للدستور** | **<u>النشاطان 2-1 و2-3</u>**: وقد ارتأت الوفود أن النشاطين 2-1-2 و 2-3-2 ينطويان على بعض التداخل وليس التكرار وأن الإبقاء | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على توصية اللجنة الإقليمية التي تفيد بالإبقاء على النشاطين** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | **الغذائي في آسيا** | على النشاطين معا في الخطة من شأنه أن يسهم في التشديد على أهمية مشاركة البلدان النامية ومساهمتها في الهدف الاستراتيجي 2، نظرا لأن النشاطين يرميان إلى تحقيق أهداف مختلفة. وعليه، فقد تم اقتراح البحث في تعديل نص النشاطين بدلا من حذف أحدهما.<br><br>دعمت لجنة التنسيق عموما الهدف الاستراتيجي 2، وأوصت بالإبقاء على النشاطين 2-1-2 و2-3-2 معا، مع تعديلات الصياغة ذات الصلة وفقا لما قد يتم طلبه. | **2-1-2 و 2-3-2 معا.** |
| الهدف 2-1: ضمان الاستخدام المتسق للمشورة العلمية ومبادئ تحليل المخاطر.<br>• الأنشطة:<br>2-1-1 استخدام المشورة العلمية الصادرة عن هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، إلى أقصى حد ممكن، في مجال وضع مواصفات سلامة الأغذية والتغذية على أساس *"مبادئ العمل لتحليل المخاطر الواجب تطبيقها في إطار الدستور الغذائي".*<br>2-1-2 تشجيع إشراك الخبرة العلمية والفنية للبلدان الأعضاء وممثليها في وضع مواصفات الدستور الغذائي. | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | **الهدف 2-1 (خطة العمل)**: وقد أدلت لجنة التنسيق بتوصية مفادها الحد من صرامة المؤشرات الكمية لقياس الإنجازات/التقدم المحرز للهدف 2-1 ولمناقشة قيمة إضافة عمود آخر للإشارة إلى مصدر البيانات التي يمكن منها استخلاص المؤشرات القابلة للقياس. | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وراجعت كافة النواتج/المؤشرات القابلة للقياس في خطة العمل. كما وافقت اللجنة الفرعية على إضافة البيان العام التالي إلى خطة العمل: "على الدستور الغذائي الاستفادة من استخدام التقارير وأنشطة جمع البيانات القائمة لرصد التقدم المحرز من خلال "المؤشرات القابلة للقياس".** |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | **الهدف 2-1**: تم تعديل العنوان للإشارة فقط إلى مبادئ تحليل المخاطر كون هذه الأخيرة تشمل المشورة العلمية.<br><br>*الخلاصة: "الهدف 2-1: ضمان الاستخدام المتسق ~~للمشورة العلمية و~~ لمبادئ تحليل المخاطر".* | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بأوجه القلق؛ بيد أنها أقرت بأن الهدف يتضمن الأنشطة التي تركز على تطبيق مبادئ تحليل المخاطر وتشجيع استخدام المشورة العلمية إلى أقصى حد ممكن. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على مصطلح "المشورة العلمية"؛ غير أنها نقحت البيان كما يلي : الهدف 2-1: "ضمان الاستخدام المتسق لمبادئ تحليل المخاطر وللمشورة العلمية."** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| 2-1-3 ضمان الأخذ بجميع العوامل ذات الصلة عند استكشاف تدابير إدارة المخاطر في إطار وضع مواصفات الدستور الغذائي.<br>2-1-4 رفع قرارات إدارة المخاطر إلى جميع الأطراف المعنية. | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** | **<u>النشاط 2-1-2</u>**: ورأى أحد المندوبين أنه عند تشجيع إشراك الأعضاء في هذا العمل ينبغي التأكد من أنهم جميعا على المستوى اللازم من المعرفة العلمية المطلوبة.<br>*الخلاصة: ووافقت اللجنة على إضافة هذه الكلمات في نهاية نص النشاط: " تقديم دعم أكبر للبلدان النامية".* | أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بضرورة توفير دعم أكبر للبلدان النامية. إلا أنه تمت الإشارة إلى أن الهدف 2-3 والهدف 3-1 يركزان على زيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في الدستور الغذائي. **وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على النشاط 2-1-2 كما جاء في المشروع.**<br>وأقرت اللجنة الفرعية بضرورة ضمان عدم وجود أية أحكام، من التي تقترحها الخطة الاستراتيجية، من شأنها أن تتناقض مع القواعد والإجراءات والخطوط التوجيهية الواردة في دليل التعليمات الإجرائية، أو من شأنها أن تتجاوز نطاق اختصاصات هيئة الدستور الغذائي. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على إضافة البيان التالي إلى قسم المقدمة: "الهدف من هذه الخطة الاستراتيجية هو السير قدما بتنفيذ ولاية هيئة الدستور الغذائي خلال الفترة 2014-2019. هذه الوثيقة لا تلغي أو توسع أو تناقض تفسير اختصاصات الدستور أو مواصفاته أو أحكام دليل التعليمات الإجرائية التي اعتمدتها الهيئة أو وافقت عليها". وقد تمت معالجة تعليقات لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى مع إضافة النص الجديد في قسم "المقدمة" بدلا من تعديل النشاط.** |
| | | **<u>النشاط 2-1-3</u>**: وقد أعربت عدة وفود عن مخاوفها إزاء عبارة | أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على استبدال |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | "جميع العوامل ذات الصلة" حيث أنه لم يكن من الواضح المقصود بها وأنه من المهم البقاء في نطاق اختصاصات الدستور الغذائي.<br><br>*الخلاصة: وقد وافقت اللجنة على تعديل النشاط 2-1-3 كما يلي: "ضمان إيلاء الاعتبار الكامل فقط للعوامل المشروعة والمرتبطة بحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية في استكشاف خيارات إدارة المخاطر في سياق وضع مواصفات الدستور الغذائي."*<br><br>**خطة العمل:** النتيجة المتوقعة، وافقت اللجنة على استبدال عبارة "العوامل غير العلمية" بـ"جميع العوامل ذات الصلة" وذلك بغية تحقيق الاتساق بين النص والأنشطة.<br><br>*الخلاصة: **النتيجة المتوقعة:** تنقيح "تعزيز عملية تحديد وتوثيق ~~النظر في جميع~~ العوامل ~~غير العلمية~~ ذات الصلة التي نظرت فيها اللجان خلال وضع مواصفات الدستور الغذائي."*<br>***مؤشر قابل للقياس:** حذف ~~غير علمي~~ وإضافة ذي صلة.* | عبارة "عوامل غير علمية" بـ"جميع العوامل ذات الصلة".<br>**وقد نقحت اللجنة الفرعية خطة العمل للنشاط 2-1-3 كما يلي:**<br><br>**الطرف المسؤول:** جميع اللجان<br><br>**النتيجة المتوقعة:** " تعزيز عملية تحديد وتوثيق جميع العوامل ذات الصلة التي نظرت فيها اللجان خلال وضع مواصفات الدستور الغذائي."<br><br>وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بأن القصد من هذا النشاط هو ضمان أن يتم تعميم توصيات إدارة المخاطر الصادرة عن جميع لجان الدستور على نحو سليم. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على"جميع اللجان" في قسم الطرف المسؤول؛ إلا أنها نقحت النشاط بحيث استبدلت عبارة "قرارات إدارة المخاطر" بـ"توصيات إدارة المخاطر". وينعكس هذا التغيير في قسم النتيجة المتوقعة أيضا.** |
| | | **النشاط 2-1-4 (خطة العمل):** تم التوضيح بأن عملية تعميم قرارات إدارة المخاطر هي من مهام الهيئة وأمانة الدستور الغذائي.<br><br>*الخلاصة: الطرف المسؤول: ~~جميع اللجان المعنية~~ **هيئة الدستور الغذائي وأمانة الدستور الغذائي**.* | |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | **منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية** | **<u>النشاط 2-1-3</u>:** يتم استخدام مصطلح "غير علمية" في صياغة النتيجة المتوقعة والنواتج/المؤشرات القابلة للقياس لهذا النشاط، في حين أن النشاط متعلق بـ"العوامل ذات الصلة". سيكون من الأوضح الاحتفاظ بنفس المصطلحات على امتداد النص. كذلك، العوامل الأخرى ذات الصلة ليست جميعها بالضرورة عوامل "غير علمية". | **أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على استبدال عبارة "عوامل غير علمية" بـ"جميع العوامل ذات الصلة".** |
| • الهدف 2-2: تمكين الحصول على المشورة العلمية بصورة مستدامة.<br>• الأنشطة:<br>2-2-1 تشجيع الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على اعتبار تقديم المشورة العلمية من الأولويات العالية وعلى تخصيص الموارد الكافية لهيئات الخبراء المشتركة بين المنظمتين، لا سيما لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية.<br>2-2-2 التشجيع على الدعم المالي المتواصل من جانب الأعضاء لصالح هيئات الخبراء | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي** | **<u>الهدف 2-2 (خطة العمل)</u>:** وأوصي كذلك بالنظر في إمكانية تغيير المؤشر القابل للقياس للهدف 2-2 بقياس الزيادة في الموارد المالية المخصصة لتوفير المشورة العلمية. | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ونقحت قسم المؤشرات القابلة للقياس/الناتج للنشاط 2-2-1 بحيث يعكس تخصيص موارد مالية كافية لتوفير المشورة العلمية.** |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | **<u>الهدف2-2</u>:** وقامت اللجنة باستبدال مصطلح "هيئات الخبراء" بـ"مشورة الخبراء" لتغطية جميع الحالات وليس فقط المشورة الصادرة عن الهيئات المذكورة في الأنشطة 2-2-1 و2-2-2.<br>*الخلاصة: النص المنقح:*<br>*"2-2-1 تشجيع الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على اعتبار تقديم المشورة العلمية من الأولويات العالية وعلى تخصيص الموارد الكافية <u>لمشورة</u> ~~لهيئات~~ الخبراء المشتركة بين المنظمتين، لا سيما <u>من قبل</u> لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء* | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وراجعت الأنشطة على النحو المقترح من قبل اللجنة الإقليمية.** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| المشتركة بين المنظمتين، لا سيما لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية.<br>2-2-3 تقصي مصادر تمويل كافية أخرى للمشورة العلمية المشتركة بين المنظمتين. | | *المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية."*<br><br>*"2-2-2 التشجيع على الدعم المالي المتواصل من جانب الأعضاء لصالح **مشورة** ~~هيئات~~ الخبراء المشتركة بين المنظمتين، لا سيما **من قبل** لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية."* | |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في الشرق الأدنى** | **النشاط 2-2-1 (خطة العمل):** ولاحظ أحد المندوبين أن المؤشر للنشاط 2-2-1 يشير في الوقت الحاضر فقط إلى تدخل الأعضاء في الأجهزة الرئاسية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (مؤتمر المنظمة وجمعية الصحة العالمية)، ومن الممكن تحسينه. فيما لاحظ وفد آخر أنه ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن توليا الأولوية للدعم وبناء القدرات (على شكل دورات تدريب وحلقات عمل) لتنفيذ تحليل المخاطر في الإقليم نظرا لأن الكثير من البلدان لا يزال يفتقر إلى السياسات ذات الصلة. | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على إضافة المؤشر التالي للنشاط 2-2-1:**<br>**النواتج/المؤشرات القابلة للقياس:** (2) تخصيص الموارد المالية الكافية لتوفير المشورة العلمية من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. |
| | | **النشاط 2-3-4:** وتمت الإشارة إلى أنه ينبغي إدراج دعم جمع البيانات في الهدف المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. | **لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | **منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية** | **النشاط 2-2-2**: من حيث المؤشرات هنا فإنه على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية توفير المعلومات. وبالتالي نود أن نكون واضحين بشأن الاختلافات بين المؤشرين. ونحن نفترض أن 1– متعلق بالدعم المالي. وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة العالمية بشأن المشورة العلمية المتصلة بالأغذية هي إحدى الآليات الرامية إلى توفير الدعم المالي، لكنها ليست الآلية الوحيدة، إذ كشفت التجارب الأخيرة أنه قد يتعين على الآلية أن تصمَّم خصيصا لتلبية متطلبات الجهات المانحة فيما يخص رفع التقارير. أيمكننا افتراض أن "التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم مشاورات الخبراء" يشير إلى أشكال الدعم الأخرى غير الدعم المالي المباشر مثل إعارة الموظفين، استضافة الاجتماعات وغير ذلك. | وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت أن القصد من هذا النشاط هو تشجيع مواصلة تقديم الدعم المالي من قبل الحكومات الأعضاء في الدستور الغذائي لصالح مشورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على مراجعة قسم النواتج/المؤشرات القابلة للقياس كما يلي:** |
| | | **النشاط 2-2-3**: يشير المؤشر 2 إلى مشاورات الخبراء التي يجري تمويلها عن طريق اتخاذ تدابير بديلة. هل هذا يشير إلى شيء آخر غير ميزانية البرنامج العادي؟ وبالفعل، يتم تمويل بعض اجتماعات الخبراء من مصادر أخرى غير البرنامج العادي. لذلك فما يقوله هذا المؤشر في صياغته الحالية ليس بالأمر الواضح. يجب بالفعل استخدام التمويلات البديلة أو آليات الدعم لكنها بصفة عامة مخصصة بدل أن تتوفر بشكل مستدام. | **النواتج/المؤشرات القابلة للقياس**: تقرير مشترك من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مساهمة البلدان الأعضاء المالية لتوفير المشورة العلمية.<br>**أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على حذف المؤشر** 2. |
| الهدف 2-3: زيادة المساهمات العلمية من جانب البلدان النامية. | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في** | **الهدف 2-3**: وأوصي النظر في الشبكات، بما في ذلك البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء وبرامج التوأمة/الإرشاد، | وأحاطت اللجنة الفرعية بالشواغل واعترفت بأن النشاط 2-3-4، بصيغته الحالية، يقصر نطاق الشبكات على البلدان النامية فحسب ولا يشجع التعاون بين جميع الأعضاء. |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| • الأنشطة:<br>2-3-1 تشجيع البلدان النامية على تقديم البيانات استجابة لدعوات هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، من خلال تعزيز القدرة على استخلاص البيانات بشأن سلامة الأغذية.<br>2-3-2 تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على دعم البرامج الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على استخلاص وجمع وتقديم البيانات.<br>2-3-3 تشجيع المشاركة المستمرة والمتواصلة للخبراء الفنيين والعلميين من البلدان النامية في عمل الدستور الغذائي.<br>2-3-4 تشجيع إنشاء شبكات من البلدان النامية الأعضاء من أجل تعزيز التعاون في مجال استخلاص البيانات التي يمكن تقديمها للمراجعة من قبل لجان الخبراء. | **أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | لزيادة مساهمة خبراء من البلدان النامية في تقديم المشورة العلمية. | **ولذلك، وافقت اللجنة الفرعية على تعديل النشاط 2-3-4 لإزالة مصطلح "النامية" و "البلدان" على النحو التالي:**<br>**النشاط 2-3-4**: تشجيع إنشاء شبكات من الأعضاء من أجل تعزيز التعاون في مجال استخلاص البيانات التي يمكن تقديمها للمراجعة من قبل لجان الخبراء.<br>**النتائج المتوقعة:** تعزيز استخلاص البيانات وتقديمها من قبل البلدان النامية كنتيجة للمشاركة في الشبكات.<br>**النواتج/المؤشرات القابلة للقياس:** عدد البلدان المنضمة إلى شبكة (3) عدد مرات تلقي مساهمات من البلدان النامية عن طريق لجان الخبراء، نتيجة المشاركة في الشبكات. |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** | **<u>الهدف 2-3</u>**: ناقشت اللجنة سائر الطرق لكيفية ضمان تمويل كاف، في إطار هذا الهدف، للمشورة العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لصالح البلدان النامية.<br>*الخلاصة: وافقت اللجنة على إضافة نشاط جديد إلى هذا الهدف كما يلي: "2-3-5 تقصي مصادر تمويل كافية أخرى بالإضافة إلى المصادر التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لإتاحة المشورة العلمية للبلدان النامية". ينبغي أن تكون الأطراف المسؤولة جميعها لجانا ذات صلة، والخط الزمني ذا طابع متواصل والنتيجة المتوقعة: "تقصي مصادر التمويل الأفضل والأكثر استدامة لتوفير المشورة العلمية المشتركة بين* | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بضرورة ضمان التمويل الكافي للمشورة العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لصالح البلدان النامية. وأخذت اللجنة الفرعية علما بأن الهدف2-2 يركز على تحقيق الوصول المستدام إلى المشورة العلمية، والنشاط 2-2-3 يركز تحديدا على تقصي مصادر تمويل كافية أخرى للمشورة العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ولاحظت اللجنة الفرعية أن هذا الهدف قابل للتطبيق لكافة البلدان الأعضاء وأنه لا يقتصر على البلدان النامية. **وبالتالي، فقد وافقت اللجنة الفرعية على** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | *منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية."* | **عدم إضافة نشاط جديد في الهدف 2-3 نظرا لأن القصد من النشاط الجديد المقترح من قبل لجنة التنسيق في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد تم إدراجه في الهدف 2-2: "تمكين الحصول على المشورة العلمية بصورة مستدامة".** |
| | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا** | **الهدف 2-3**: وشددت بعض الوفود على أن العقبات التي تعترض إسهامات البلدان النامية ليست محددة بوضوح، أي أنه ليس من الواضح ما إذا كانت العقبات عائدة إلى نقص في الخبرة والبنية التحتية، أو إلى نقص في المشاركة وفي تقديم البيانات. وأوضح ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن القضية الرئيسية التي تقتضي بناء القدرات هي استخلاص البيانات.<br>**النشاط 2-3-3:** وشددت اللجنة على أهمية الهدف 2-3-3 فيما يخص ضمان مشاركة خبراء من البلدان النامية في عمل الدستور الغذائي. | وقد أحاطت اللجنة الفرعية بتعليق لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا. ونظرا إلى أن هذا التعليق ليس له أي تأثير على نص مشروع الخطة الاستراتيجية، **فإنه لم يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| | **منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية** | **النشاط 2-3-2:** يشير نص النتيجة المتوقعة إلى تقييم المخاطر. ولربما يتعين توسيع نطاقه إلى "تقييم المخاطر والمشورة العلمية".<br>كما يقترح تعديل بقية الجملة للإشارة إلى أنه ينبغي لعمليات تقييم المخاطر هذه أن "تولي المزيد من الاعتبار إلى البيانات الواردة من البلدان النامية وأن تعكسها" وفكرة هذا الاقتراح هي أنه لا يجب زيادة البيانات الواردة من البلدان النامية فحسب، بل يجب أيضا الحصول على بيانات بدرجة كافية من الجودة | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واتفقت على أنه ينبغي تنقيح النتيجة المتوقعة لتشمل المشورة العلمية. كما أحاطت اللجنة الفرعية علما بضرورة توفير البلدان النامية بيانات بدرجة كافية من الجودة بحيث يتسنى استخدامها في تقييم المخاطر. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على تعديل قسم مؤشرات/نتائج قابلة للقياس كما يلي:**<br>**النتائج المتوقعة:** يأخذ تقييم المخاطر والمشورة العلمية في |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | بحيث يتسنى استخدامها في تقييم المخاطر. | الاعتبار زيادة البيانات الملائمة التي تقدمها البلدان النامية. |
| | | **النشاط 2-3-4**: في حين ينبغي تعزيز إنشاء شبكات بقياس أثر الدستور الغذائي على إنشائها يمثل ذلك تحديا حيث إنه سيكون هناك أيضا محركات أخرى. كما أنه اتضح لنا أن الشبكات مفيدة جدا لنشر دعوات لتقديم البيانات والنداءات الموجهة إلى الخبراء وكذا للترويج للضرورة توفير البيانات ولكن عند استخدام هذه الشبكات تأتي الاستجابة عادة من بلد واحد أو من مؤسسة واحدة. وإنه من الصعب توقع تغيير الكثير بهذا الصدد إذ يتطلب ذلك من الشبكة قدرا كبيرا من العمل الإضافي. وبالتالي فإن قيمة مؤشر عدد 3 موضع تساؤل. | وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على أنه ينبغي مواءمة المؤشر القابل للقياس مع النتيجة المتوقعة للنشاط التي تتمثل في تعزيز عملية توليد وتقديم البيانات من البلدان النامية. وبالتالي، فقد وافقت اللجنة الفرعية على تعديل المؤشر القابل للقياس 3 كما يلي:<br>**المؤشر القابل للقياس:** عدد مرات تلقي المساهمات من البلدان النامية عن طريق لجان الخبراء، نتيجة المشاركة في الشبكات. |
| **الهدف الاستراتيجي 3: تسهيل المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي كافةً.** | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا** | تؤيد لجنة التنسيق عموما الهدف الاستراتيجي 3. | **لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| الهدف 3-1: زيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في الدستور الغذائي.<br>• الأنشطة:<br>3-1-1 تشجيع البلدان الأعضاء على وضع ترتيبات مؤسسية وطنية مستدامة لتعزيز مساهمة فعالة في عمليات وضع مواصفات الدستور الغذائي | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | **النشاط 3-1-3**: أوصت لجنة التنسيق بإعادة النظر في صياغة النشاط 3-1-3 مع مراعاة المحادثات الجارية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حول برنامج لاحق ممكن لحساب أمانة الدستور الغذائى؛ وبإعادة النظر في ترتيب الأنشطة المدرجة في إطار الهدف 3-1؛ وباستعراض كامل للجدول الزمني. | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بتعليق لجنة التنسيق في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى، الذي يفيد بالموافقة على ترتيب النشاط 3-1-3 والنشاط 3-1-4. كما استعرضت اللجنة الفرعية الجدول الزمني ووافقت على الإبقاء على الجدول الزمني بصيغته الحالية، استنادا إلى المدخلات المقدمة من أمانة الدستور الغذائي بشأن وضع مبادرة لاحقة لحساب أمانة الدستور الغذائي.** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| 3-1-2 تشجيع استخدام مبادرات الشراكة لزيادة فعالية مشاركة البلدان النامية، مثل المشاركة في استضافة اللجان ومجموعات العمل، بما في ذلك وضع وثائق توجيهية، تستند إلى الدروس المستفادة.<br>3-1-3 التخطيط، مع اشتراك أعضاء الدستور، لمبادرة لاحقة لحساب أمانة الدستور الغذائي.<br>3-1-4 تشجيع التبرعات المالية من الأعضاء إلى حساب أمانة الدستور الغذائي. | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | **<u>النشاطان 3-1-1 و3-1-2 (خطة العمل)</u>**: وتم الاتفاق على أن تشجيع البلدان الأعضاء على تعزيز الهياكل الوطنية موجه إلى جميع الأعضاء وأنه دور الهيئة، وليس دور اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.<br>*الخلاصة: **الطرف المسؤول:** ~~شطب اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.~~*<br>**<u>النشاط 3-1-3 (خطة العمل):</u>** وبشأن التخطيط للمبادرة اللاحقة لحساب أمانة الدستور، فقد أدخل تعديل مفاده أنه على الأطراف المسؤولة الإحالة إلى الهيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.<br>*الخلاصة: **الطرف المسؤول:** شطب ~~اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي~~ وإضافة **<u>هيئة الدستور الغذائي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.</u>*** | واحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بأن تعزيز هيكل الدستور الوطني من مسؤولية جميع الأعضاء. **وبالتالي، فقد قررت اللجنة إزالة صفة الطرف المسؤول عن اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي وتحديد هيئة الدستور الغذائي كرائد للنشاطين 3-1-1 و3-1-2.**<br>وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل؛ إلا أنها اعترفت بأن اللجنة التنفيذية هي الطرف الرئيسي، نيابة عن هيئة الدستور الغذائي، لدعم تنفيذ مبادرة خليفة لحساب أمانة الدستور الغذائي. **وعليه، فقد وافقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على اللجنة التنفيذية باعتبارها الطرف الرئيسي، لكنها لاحظت أن الهيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية سوف تؤدي دورا ملحوظا في اعتماد مبادرة خليفة.** |
| | **منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية** | **<u>النشاط 3-1-1</u>**: المؤشر 2 غير واضح في تحريره، وربما يحتاج إلى إدراج إشارة إلى زيادة في أنشطة تعزيز الهياكل الوطنية. | وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالتعليق المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واستعرضت المؤشر 2 لهذا النشاط. وسلمت اللجنة الفرعية بضرورة تحديد الأعضاء مع بنية وطنية دائمة للدستور الغذائي، إذ سيسمح ذلك للدستور الغذائي بتحديد أولويات أنشطة بناء القدرات. **وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على المؤشر القابل للقياس كما جاء في المسودة.** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| الهدف 3-2: تشجيع برامج تنمية القدرات التي تساعد البلدان على إنشاء هياكل وطنية مستدامة للدستور الغذائي.<br>• الأنشطة:<br>3-2-1 تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على تنفيذ برامج تنمية القدرات التي تدعم إنشاء هياكل وطنية مستدامة ذات الصلة بالدستور.<br>3-2-2 تشجيع البلدان النامية على تحديد وترتيب أولويات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام ذات الأهمية بالنسبة لها.<br>3-2-3 حيثما كان ذلك عمليا، يحبذ استخدام اجتماعات هيئة الدستور الغذائي كمنتدى لإجراء أنشطة بناء القدرات التعليمية والفنية على نحو فعال. | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | **الهدف 3-2:** وقد أوصت لجنة التنسيق كذلك بأن تعيد اللجنة الفرعية النظر في الهدف 3-2 لإدخال الأنشطة التي تستفيد من الأنشطة الجارية بشأن تعزيز نظم سلامة الأغذية للأعضاء. | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بتعليق لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي، وسلمت بأنه ينبغي للدستور الاستفادة من الأنشطة والمبادرات القائمة لتجنب الازدواجية وضمان الكفاءة. **وعليه، فقد قررت اللجنة الفرعية إضافة الملاحظة التالية في بداية خطة العمل: "على الدستور الغذائي الإفادة من استخدام التقارير وأنشطة جمع البيانات القائمة لرصد التقدم المحرز من خلال "المؤشرات القابلة للقياس".** |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | **النشاطان 3-2-1 و3-2-2 (خطة العمل):** وتم الاتفاق على أن تشجيع البلدان الأعضاء على تعزيز الهياكل الوطنية موجه إلى جميع الأعضاء وهو دور الهيئة، وليس دور اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.<br>*الخلاصة: **الطرف المسؤول:** ~~شطب اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي.~~ وإضافة **هيئة الدستور الغذائي*** | **وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وقررت استبدال اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بهيئة الدستور الغذائي باعتبارها الطرف المسؤول الرئيسي للنشاطين 3-2-1 و3-2-2.** |
| | **منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية** | **النشاط 3-2-1:** تضطلع المنظمة بالفعل بالكثير من أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بأنشطة الدستور الغذائي على المستوى الوطني وتوفر للهيئة سنويا معلومات عن ذلك. أي زيادة أو تعزيز سوف تكون له صلة مباشرة بزيادة في الموارد. كما ينبغي توضيح خط الأساس للمؤشرات. | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وقررت حذف "الزيادة في العدد" الواردة في النواتج/المؤشرات القابلة للقياس.** |
| **الهدف الاستراتيجي 4: تنفيذ النظم والممارسات** | **لجنة التنسيق للدستور** | تؤيد لجنة التنسيق عموما الهدف الاستراتيجي 4. | **لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| **الفعالة والكفوءة لإدارة العمل.** | **الغذائي في آسيا** | | |
| الهدف 4-1: ضمان إجراءات فعالة وكفوءة وشفافة ومستندة إلى التوافق في الآراء لوضع المعايير من أجل اعتماد المواصفات في الوقت المطلوب.<br>• الأنشطة:<br>4-1-1 استعراض دوري لأساليب وإجراءات العمل المستخدمة من قبل الهيئة وأجهزتها الفرعية لضمان تحديد المعوقات التي تعترض عمل وضع المواصفات ومعالجتها.<br>4-1-2 تقييم المنافع، وحيث يكون ذلك فعالا من حيث التكلفة، تطبيق تكنولوجيات المعلومات الجديدة لتحسين النشاط الإعلامي للدستور الغذائي، وتدفق العمل وإدارة الأنشطة.<br>4-1-3 تقييم المنافع، وحيث يكون ذلك فعالا من حيث التكلفة، تطبيق تكنولوجيات المعلومات الجديدة لتحسين مشاركة الأعضاء في اللجان ومجموعات العمل.<br>4-1-4 ضمان توزيع جميع وثائق عمل الدستور الغذائي في الوقت المناسب. | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | **الهدف 4-1:** أوصت لجنة التنسيق بتوسيع النشاطين 4-1-2 و4-1-3 ليشمل جميع التقنيات وبتوضيح "الطرف المسؤول" في أنشطة الهدف 4-1، ولا سيما أنشطة الدستور المعنية بالمبادئ العامة وأمانة الدستور الغذائي. | **وأحاطت اللجنة الفرعية علما بتعليق لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي وقررت حذف مصطلح "معلومات" في النشاط 4-1-2** والنشاط **4-1-3** وذلك لتوسيع نطاق التقنيات على النحو الموصى به من قبل اللجنة الإقليمية. **كما عدلت اللجنة الفرعية قسم الطرف المسؤول للهدف 4-1** وحددت فقط الأطراف الرئيسية التي ستكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ النشاط لكنها أشارت إلى أن الأطراف الأخرى من شأنها أن تسهم إسهاما ملحوظا. |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا** | **الهدف 4-1** تم تعديله ليعكس فكرة أن اعتماد المواصفات في الوقت المناسب ليس هدفا في حد ذاته، وأنه من الأهم ضمان مصداقية واتساق العملية، بحيث يمكن للمواصفات تلبية توقعات جميع الأعضاء.<br>*الخلاصة: "الهدف 4-1: السعي إلى عملية فعالة وكفوءة وشفافة وقائمة على التوافق في الآراء لوضع المعايير ~~من أجل اعتماد المواصفات في الوقت المطلوب~~ لضمان مصداقية واتساق عملية اتخاذ القرار في الدستور الغذائي."*<br>**في النشاط 4-1-1** تم حذف مصطلح "الإجراءات"، نظرا لأن إنشاء الإجراءات تم على أساس طويل الأجل ولأنه ينبغي إعادة | **وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وقررت حذف عبارة "لاعتماد المواصفات في الوقت المطلوب" في الهدف 4-1.**<br>وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بأن هذا التعديل في أساليب العمل قد يؤدي إلى تغيير في الإجراءات. **وعليه، فقد قررت اللجنة الفرعية الإبقاء على مصطلح "الإجراءات"؛ غير أنها قررت إضافة "إذا لزم الأمر" للنشاط 4-1-1.** |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| 4-1-5 زيادة جدولة اجتماعات مجموعة العمل بالتزامن مع اجتماعات اللجان. | | النظر بشكل دوري فقط في الأساليب.<br>*الخلاصة: 4-1-1 الاستعراض الدوري لأساليب العمل ~~وإجراءاته~~ المستخدمة من قبل الهيئة والأجهزة الفرعية التابعة لها من أجل ضمان تحديد المعوقات التي تعرقل عملية وضع المواصفات ومعالجتها.*<br>**خطة العمل:** قررت اللجنة حذف الإشارة إلى "إجراءات" في "المؤشرات" لضمان الاتساق مع التعديل الذي أدخل على النشاط 4-1-1.<br>*الخلاصة: المؤشرات القابلة للقياس: "تحديد تقارير عن تعديلات أساليب ~~وإجراءات~~ العمل"* | |
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** | **النشاط 4-1-4**: وقد وافقت اللجنة على إضافة عبارة "في صياغة العمل المشتركة بين اللجنة والهيئة" في نهاية نص النشاط. | **وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل ووافقت على تعديل النشاط 4-1-4 ليشمل "في صياغة العمل المشتركة بين اللجنة والهيئة".** |
| | | **النشاط 4-1-5**: وقد ناقشت اللجنة كيف يمكن توضيح هذا النشاط لتسهيل مشاركة جميع الأعضاء في مجموعات العمل، مع الإدراك بأن الاجتماعات المعتمدة على الوجود الفعلي للأشخاص تكون في بعض الحالات مفيدة لإيجاد توافق في الآراء بين الأعضاء.<br>*الخلاصة: وقد قررت اللجنة تعديل النشاط ليصبح نصه كما يلي: "لضمان أن مجموعات العمل الإلكترونية هي الخيار الأول عند اتخاذ قرار للقيام بالعمل فيما بين الدورات، وإذا رأت* | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وسلمت بأهمية أن تمثل مجموعات العمل الإلكترونية الخيار الأول. وأشارت أمانة الدستور إلى أن "الخطوط التوجيهية بشأن مجموعات العمل الإلكترونية" المعمول بها في دليل الإجراءات تنص على أنه " ينبغي للجان الدستور الغذائي، عند اتخاذ قرار للقيام بالعمل فيما بين الدورات، إيلاء الأولوية الأولى للبحث في إنشاء مجموعات عمل إلكترونية." كما لاحظت اللجنة الفرعية أنه قد تمت إضافة بيان إلى قسم "المقدمة" يفيد بأنه |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | *اللجنة أنه من الضروري إنشاء مجموعة عمل فعلية غير إلكترونية، فإنه ينبغي أن تعقد بالتزامن مع اجتماعات اللجنة وباللغات الرسمية للجنة .* | لا ينبغي أن تلغي الخطة الاستراتيجية، ولا أن توسع أو تناقض تفسير اختصاصات الدستور، أو مواصفات أو أحكام دليل الإجراءات. **وعليه، ولغرض استخدام لغة مبسطة في الخطة الاستراتيجية، اتفقت اللجنة الفرعية على الإبقاء على النشاط بصيغته الحالية، في حين تشير اللجنة إلى إضافة البيان المناسب في قسم "المقدمة".** |
| | | **<u>إضافة أنشطة جديدة</u>:**<br><br>ناقشت اللجنة إمكانيات تسهيل مشاركة جميع أعضاء الدستور الغذائي في عملية وضع المواصفات من خلال التكنولوجيا الحديثة. ولاحظت اللجنة أن اجتماعات الدستور الغذائي لديها مستويات مختلفة من الشكليات: مجموعات العمل الإلكترونية والفعلية والاجتماعات الرسمية للأجهزة الفرعية للدستور (لجان وفرق المهام) والهيئة.<br><br>ولاحظت أمانة الدستور فيما يتعلق بمجموعات العمل أنه ينبغي أولا الإشارة إلى أن تنظيمها من مسؤولية البلد الرائد من بين المجموعات ذات الصلة. وفيما يخص مجموعات العمل الإلكترونية، فإن الأمانة تعمل حاليا على تقصي إمكانية لتوسيع وتكييف نظام التعليق الإلكتروني لهذا الغرض. فيما يتعلق بإمكانيات عقد اجتماعات افتراضية لمجموعات العمل، فإن الأمانة على اتصال مع أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التي تستخدم بانتظام الأدوات المتاحة تجاريا لتسهيل مثل هذه | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل واعترفت بأن النشاطين 4-1-2 و4-1-3 يركزان على استكشاف منابر تكنولوجية للدستور من شأنها تمكين المشاركة الافتراضية في الاجتماعات. كما أبلغت أمانة الدستور اللجنة الفرعية بأنه بإمكان الأعضاء طلب تقرير من أمانة الدستور الغذائي حول الآثار القانونية المترتبة على تطبيق التكنولوجيا الجديدة. ومع ذلك، سلمت اللجنة الفرعية بضرورة ضمان أن يشكل استخدام المنبر الإلكتروني موضوعا تقريريا على نحو كاف. **وبالتالي، فقد اتفقت اللجنة الفرعية على أن النشاط 4-1-3 يروج لاستخدام التكنولوجيا لتسهيل المشاركة في اللجان وفي مجموعات العمل، ووافقت على إضافة مؤشر جديد قابل للقياس/نواتج للنشاط 4-1-3 على النحو التالي:**<br><br>**النواتج/المؤشرات القابلة للقياس:** (3) تقرير عن الاجتماعات وأساليب العمل التي تتيح المشاركة الإلكترونية. |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | الاجتماعات. كما أشارت الأمانة أنه عند تقصي إمكانية توفير المشاركة الافتراضية للوفود في الاجتماعات الرسمية للأجهزة الفرعية للدستور الغذائي والهيئة، لم تكن هناك مخاوف فنية فحسب، بل أيضا بواعث قلق من الناحية القانونية ترجع إلى الطابع الرسمي لهذه الاجتماعات. وبالتالي فإنه سيكون من الضروري الحصول على المشورة القانونية من المنظمتين الراعيتين بشأن هذه القضايا.<br><br>وقد ناقشت اللجنة الاحتمالات المختلفة وسلمت بأنه في خطة استراتيجية معينة يكون من المناسب استكشاف أي خيارات جديدة تسهل العمل ومشاركة الأعضاء وأنه في نهج تدريجي يمكن أن تستخدم الاجتماعات الافتراضية أولا لعقد اجتماعات غير رسمية واجتماعات مجموعات العمل ثم، في حال نجاحها، يمكن استكشاف توسيعها لتشمل الاجتماعات الرسمية في مرحلة لاحقة.<br><br>*الخلاصة: إضافة نشاط جديد:*<br><br>*"4-1-6 تشجيع البلدان المضيفة لمجموعات العمل على استخدام منبر إلكتروني يتيح مشاركة افتراضية في الاجتماعات.*<br><br>*4-1-7 الطلب إلى أمانة الدستور الغذائي تطوير منبر تكنولوجي للدستور الغذائي، من شأنه أن يتيح المشاركة الافتراضية للبلدان في اجتماعات مجموعات العمل، وفي الوقت ذاته استكشاف الآثار القانونية المترتبة على توسيع نطاق استخدام المنبر ليشمل اجتماعات الهيئة وأجهزتها الفرعية".* | |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | **لجنة تنسيق الدستور الغذائي في الشرق الأدنى** | **النشاط 4-1-4**: تمت الإشارة إلى أنه من المهم والمحبذ أن توزع وثائق العمل في جميع لغات العمل المعتمدة في الوقت المناسب بحيث تتيح إعداد ردود الفعل في الوقت المطلوب. كما اقترح أنه ينبغي أن يكون الإطار الزمني لهذا النشاط مفتوحا. | وقد أحاطت اللجنة الفرعية علما بالشواغل وسلمت بضرورة ضمان توزيع وثائق العمل في جميع لغات عمل اللجنة والهيئة. **وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على تعديل النشاط 4-1-4 كما يلي: "تعزيز التوزيع في الوقت المناسب لجميع وثائق عمل الدستور الغذائي في جميع لغات عمل اللجنة والهيئة".** |
| | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا** | ذكرت اللجنة بأن المقصود من هذا الهدف هو تحسين إجراءات العمل. وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أنه من غير الواضح كيف يمكن للإقليم أن يسهم في تحقيق هذا الهدف، وما هو الغرض من هذه الأنشطة وكيف سينفذ النشاط 4-1-1 على وجه الخصوص. اللجنة لم تقدم أية توصية معينة في هذه المرحلة وقد أشارت إلى أن تعقيد الموضوع يتطلب مزيدا من الدراسة من قبل البلدان في الإقليم.<br><br>**النشاط 4-1-4**: وأعرب أحد المندوبين عن رأي مفاده أن النشاط 4-1-4 ليس ضروريا كنشاط معين بشأن توزيع الوثائق إذ يتطلب هذا الجانب إدخال بعض التعديلات وإن كان مرضيا عموما. ومع ذلك فقد وافقت اللجنة على الإبقاء عليه كما عُرض بانتظام في المناقشات السابقة. | وبالنظر إلى أن التعليق لا يؤثر البتة على النص الحالي لمشروع الخطة الاستراتيجية، **فإنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء.** |
| الهدف 4-2: تعزيز القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء في مجال عملية وضع المواصفات.<br>• الأنشطة: | **لجنة التنسيق للدستور الغذائي في** | **الهدف 4-2**: أوصت لجنة التنسيق بإعادة صياغة الأنشطة لتوضيح أن الغرض منها هو أساسا نشر ومراجعة التوجيهات بشأن التوافق في الآراء الواردة في دليل التعليمات الإجرائية، قبل | وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالتعليق وسلمت بأن القصد من الهدف 4-2 لم يتم إدراكه بدقة في الأنشطة. ولاحظت اللجنة الفرعية أن النشاط 4-2-1 يركز على تحسين فهم "أعضاء |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| 4-2-1 تحسين معرفة ومهارات مندوبي الدستور بشأن الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المراعية لبناء التوافق في الآراء.<br>4-2-2 تحسين مهارات رؤساء اللجان ومجموعات العمل. | **أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى** | النظر في توجيهات إضافية يجب وضعها. | ومندوبي" الدستور الغذائي لأهمية بناء التوافق في الآراء في عمل الدستور والأدوات المتاحة لهم لتسهيل بناء التوافق في الآراء. **وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على تعديل النشاط 4-2-1 كما يلي:**<br>**النشاط 4-2-1:** تحسين فهم أعضاء ومندوبي الدستور الغذائي لأهمية بناء التوافق في الآراء والنهج له في عمل الدستور الغذائي.<br>**الطرف المسؤول:** جميع اللجان<br>**النتيجة المتوقعة:** تحسين الوعي لدى أعضاء البلدان والمندوبين بأهمية التوافق في الآراء في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي.<br>**النواتج/المؤشرات القابلة للقياس**: (1) إعداد مواد التدريب في مجال التوجيهات لتحقيق التوافق في الآراء وتوفيرها للمندوبين في لغات الهيئة. (2) التوزيع المنتظم للمواد المتاحة على الأعضاء من خلال نقاط الاتصال للدستور الغذائي. (3) عقد برامج تدريب للمندوبين إلى جانب اجتماعات الدستور. (4) تحديد العوائق التي تحول دون التوصل إلى توافق في الآراء في الدستور وتحليلها ووضع توجيهات إضافية لمعالجة هكذا معوقات، إذا لزم الأمر.<br>وأشارت اللجنة الفرعية إلى أن القصد من النشاط 4-2-2 هو تعزيز قدرة الدستور على تحقيق التوافق في الآراء في |

| مشروع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي: في الفترة 2014-2019 للتعميم إلى لجان التنسيق الإقليمية من أجل التعليق | اللجان الإقليمية | التعليقات كما تم تلقيها من قبل لجان التنسيق الإقليمية | الترتيبات/النص المقترح/الأساس المنطقي |
|---|---|---|---|
| | | | مجموعات العمل واللجان، لا سيما من خلال تحسين مجموعة أدوات ومهارات الرئيس ومجموعات العمل. **وبالتالي، وافقت اللجنة الفرعية على تعديل النشاط 4-2-2 كما يلي:**<br><br>**النشاط 4-2-2:** من خلال التواصل الشبكي، والتدريب، وحلقات العمل، السعي إلى تحسين مجموعة مهارات رؤساء مجموعات العمل واللجان لتحقيق التوافق في الآراء.<br><br>**الطرف المسؤول:** رئاسة الهيئة<br><br>**النتيجة المتوقعة:** التوصل إلى التوافق في الآراء في مجموعات العمل واللجان.<br><br>**النواتج/المؤشرات القابلة للقياس:** (1) إتاحة التدريب لجميع الرؤساء ورؤساء مجموعات العمل (الفعلية والإلكترونية) حول كيفية قيادة وتسهيل اجتماعات اللجنة. (2) أفضل الممارسات لتحقيق التوافق في الآراء في اللجان ومجموعات العمل المشتركة بين الرؤساء. |